

المحطة الاجتماعية

امر عدد 509 لسنة 1979

مؤرخ في 23 ماي 1979 يتعلق بضبط شروط سحب الامانة المحيطة الاجتماعية على اصول المتفرطين بالصندوق القومي للتقاعد والمحطة الاجتماعية

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية

بعد اطلامنا على الامر المؤرخ في 12 افريل 1951 المتعلق باحداث نظام المحطة الاجتماعية لفائدة اعوان الدولة والجماعات العمومية وعلى القانون عدد 2 لسنة 1972 المؤرخ في 15 فيفري 1972 المتعلق بتحويل نظام المحطة الاجتماعية للموظفين (وخاصة فصليه الاول والثاني) كما وقع اتمامه بالفصل 22 من القانون عدد 83 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 والمتعلق بضبط قانون المالية لتصرف سنة 1976

وعلى الامر عدد 91 لسنة 1973 المؤرخ في 12 مارس 1973 الضابط لانظمة المحطة الاجتماعية

فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر بالرائد الرسمي
للجمهورية التونسية

تونس في 23 ماي 1979
عن رئيس الجمهورية التونسية
وبتفويض منه
الوزير الاول
الهادي نويرة

وعلى رأي وزيري المالية والصحة العمومية
وعلى رأي المحكمة الادارية

اصدرنا امرنا هذا بما ياتي :

الفصل 1 - يسحب حق التمتع بانظمة الهيطة الاجتماعية التابعة للصندوق القومي للتقاعد والهيطة الاجتماعية على اصول المنخرطين حسب الشروط المنصوص عليها بالفصول الاتية :

الفصل 2 - الاصول المشار اليهم بالفصل الاول من هذا الامر هم الاصول من جهة الاب والام وان علوا الذين هم في كفاالة المنخرط

لا يخول حق التمتع بهذه الانظمة لاصول الارملة المتحتملة على جراية تقاعد تاتت من جراء زوجها

الفصل 3 - يعتبر في كفاالة المنخرط الاصل الذي ليست له موارد والذي يضمن له المنخرط بصفة فعلية ومستمرة الماوى والمعاش والملبس

الفصل 4 - يمنح حق التمتع بالخدمات المذكورة بالفصل السادس من هذا الامر للاصول الذين هم في كفاالة المنخرط والذين لا يمكنهم التمتع بحماية اخرى ضد المرض مهما كان نوعها

ويتحتم ان يكون الاصول بالغين من العمر 60 سنة على الاقل عند المطالبة بالخدمات

هذا ويحذف السن الادنى تماما بالنسبة للارامل والاصول السواقط والمصابين بمرض مزمن يجعلهم غير قادرين على سد حاجياتهم

الفصل 5 - يربح حق التمتع بالخدمات اذا خرج الاصل عن كفاالة المنخرط

واذا توفي المنخرط يواصل الاصل التمتع بنفس الخدمات التي يمنحها الصندوق للارملة او لمن حل محلها . وفي صورة عدم وجود مستحقين يفقد الاصل الحق في التمتع بالخدمات المشار اليها بالفصل الاول من هذا الامر

الفصل 6 - الاصول المشار اليهم في هذا الامر مقيدون باختيار المنخرط لاحدى انظمة الهيطة الاجتماعية كما حددها القانون عدد 2 لسنة 1972 المؤرخ في 15 فيفري 1972 والامر عدد 91 لسنة 1973 المؤرخ في 12 مارس 1973

يطالب المنخرط في حالة اشتراكه في النظام الاختياري للتأمين عن المرض بمساهمة اضافية قدرها 400 مليما بالنسبة لكل اصل في كفاالته

لا يمكن ان يتجاوز المبلغ الجملي للتعويضات التي يقوم بها الصندوق القومي للتقاعد والهيطة الاجتماعية في نطاق التأمين عن المرض وبالنسبة لاثني عشر شهرا متتالية 40 دينارا بالنسبة لكل اصل في كفاالة المنخرط

الفصل 7 - يتحتم على الصندوق القومي للتقاعد والهيطة الاجتماعية قبل اسداء الخدمات التابعة للانظمة المشار اليها اعلاه ان يقوم بكل الابحاث حول وضعية الاصل تجاه الشروط المنصوص عليها في هذا الامر

الفصل 8 - وزير المالية والصحة العمومية مكلفان كل